وزعم سيبويه ـ كما قال الصفار ـ أي كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أحسن من أن لا يكونا فيه: ويعلل الصفار لذلك بقوله:

وعلة ذلك أنه كان معرفة قبل النصب بإضافته إلى الضمير فاختاروا بعد التشبيه أن يكون معرفة وكان أحسن لأن معناه بهما ودونهما واحد ألا ترى أن الأول لا يتعرف به فلا بد من هذا وإلا لم يكن أحسن كما قلناه أولاً لأن المعنيين المتباينين لا يصح فيهما التفضيل.

ونأتي باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول:

وكأن أصل هذا الباب هو باب الفعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وإن شئت اقتصرت على أحدهما دون الآخر.

ولكن الفاعل قد يحذف فيقوم المفعول مقامه ويبقى المفعول الآخر منصوباً على حاله. ولكن ما الناصب له؟ اختلفوا في ذلك:

1 ـ منهم من قال إن موجب النصب هو اعتباره مفعولاً والمفعول فضلة بعد الفاعل ولا فاعل هنا وإنما بقي له النصب الذي كان قبل بناء فعله للمعقول.

قال الصفار: وهذا ليس بشيء فإنه لم يلحظ فيه قط فعل الفاعل وإنما هو كلام برأسه.

2 ـ ومنهم من قال انتصب لأنه خبر ما لم يسم فاعله وهو مذهب أبي القاسم الزجاجي وكأنه رأى أنه منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل فصار بمنزلة: كان زيد قائماً فكما يقال إن قائماً خبر لكان فكذلك يقال في هذا إنه خبر لما لم يسم فاعله.

قال الصفار: هذا هذيان من الكلام لأن الفعل لا خبر له.

والصحيح أنه فضلة تعدى إليع فعل مفعوله وهو بمنزلة الفاعل ولا فرق